

من «المشاركة» إلى «الشراكة»: المراهقة في الأزمة والخلع!

هي، اذاً، هواجس وحاجات متنوعة، محلية واقليمية، تلك التي دفعت بكل من الخصمين اللدودين الى تلمس اشكال جديدة للعلاقة بينهما، وللتعامل مع المخاطر والمستجدات، وبالطبع، أساساً، مع الاستحقاقات والتحالفات والتوازنات والحصص.

لا بد من القول، ابتداءً، بأن كل حوار من شأنه تخفيف الاحتقان، هو امر مرحّب به خصوصاً في المرحلة الراهنة (ينطبق ذلك على حوار حزب الله والمستقبل). لكن ذلك لا يعفي من لفت النظر الى مخاطر عندما يتعلق الامر بتوجهات محددة من شأنها الإبقاء على المراهقة في دائرة الازمة او حتى تعميقها. لقد رفع فريق لبناني عن 1975 شعار «المشاركة». كان ذلك بسبب نظام الامتيازات والارجحية والاستثنائات بالقرار من قبل فئة دون سواها، على أساس طائفي صريح وارتباطات خارجية ملزمة. نجم عن ذلك توتر سياسي واجتماعي أفسح بدوره أمام القوى الخارجية لاستخدام الوضع اللبناني في صراعاتها، ما انعكس بشكل دموي وخطير على البلد ووحدته وسيادته ومصالحه الأساسية.

وجاء بعد ذلك زمن (الإدارة السورية للبلاد) اختل التوازن فيه ما أدى الى استبدال ارجحية وهيمنة بأرجحية وهيمنة معكوسة، وداًئماً، في نطاق النظام الطائفي نفسه.

يرشح الآن من النصوص والمواقف والتوجهات، بعد وقيل «إعلان النوايا» بأن «الشراكة» المطلوبة إنما تتركز على معالجة الخلل الذي وقع منذ 25 سنة (بعد «الطائف») من دون أن تشير، من قريب او بعيد، الى الخلل الذي كان قائماً قبل ذلك: أي فعلياً إلى أصل الخلل الطائفي، ومن ثمّ المذهبي، الموطن في صلب نظامنا السياسي بقوة المصالح الفئوية الداخلية (المثلة بأطراف المحاصصة) والدعم الخارجي، واستمرار تقديم الانتماء الطائفي والمذهبي على الانتماء الوطني. فبعد الحديث عن «ضرورة التمسك بالمبادئ الواردة في مقدمة الدستور»، يجري الانتقال سريعاً الى «الأحكام المتعلقة بالمناصفة».

معروف ان مقدمة الدستور تشدّد على «المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل» (فقرة ج) وعلى ان «الغاء الطائفية السياسية هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية».

اما «المناصفة» فموقّنة ومحصورة في اول مجلس نيابي منتخب كان ينبغي عليه «اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية».

ليس هو النص الاساسي في الدستور ما تطالب، اذاً، بتطبيقه وثيقة «إعلان النوايا» بين «التيار» و«القوات»، وإنما البند المرحلي الموقت الذي تطالب بتحويله دائماً، مسترسلة بذلك في تكريس مبدأ المحاصصة وموصدة الابواب، ليس فقط امام فرض التطور والتحديث، بل أيضاً أمام معالجة، ولو على مراحل، لاختلالات استدعت مراراً حروباً أهلية بين اللبنانيين، ما حفّر، في اتفاق «الطائف»، على وضع صيغة للتخلص منها: «وفق خطة مرحلية»، كما جاء في النص الدستوري، استناداً إلى تلك الوثيقة. تساؤلات عديدة تطرح نفسها هنا، وبقوة: لقد اُخبر أطراف المحاصصة، القدامى والجدد، ما تميّزت به، بالتناوب، من هيمنة وإقصاء، لهذا الطرف أو ذاك، وما رافقها من إضعاف للوحدة الوطنية وتهديد للسيادة والاستقرار وتعطيل للمؤسسات وارتهاق للخارج...

فلماذا الإمعان في الخطأ نفسه (أي في الفئوية)؟ وكيف يستقيم هذا التوجه مع شعارات بناء الدولة والاستقلال؟ ثم كيف للمناصفة أن تستقيم وسط الاختلال الديموغرافي المتماذي؟ وكيف يمكن فرضها أو المحافظة عليها إلا من خلال الإكراه الداخلي أو الخارجي أو الاثنين معاً!

لا علاج لحقوق الأفراد والجماعات (الأقليات) إلا من خلال أنظمة المواطنة أي من خلال المساواة في الحقوق والواجبات، ومن خلال مؤسسات راسخة منبثقة عن آليات ديموقراطية حقيقية تضمن أيضاً حرية الاعتقاد بشكل حازم.

العبرة، قبل الفئاعة، كنز لا يفنى. لقد اتخذ العماد عون خطوات سياسية جريئة وكبيرة، أما الطائفية فتنتهي إلى نهج الانعزال لا الانفتاح.

أخيراً، معادلة «الملك الضليل» تبقى حاضرة، بين الاحتمالات رغم ابتعاد الزمان والمكان: «كلانا بها نذّب يحدث نفسه بصاحبه...»!

* كاتب وسياسي لبناني

سعد الله مززعانبي*

أخيراً، وصل الدكتور سمير جعجع، رئيس حزب «القوات اللبنانية»، الى الرابية، مقر اقامة وعمل رئيس «التيار الوطني الحر»، العماد ميشال عون. اسباب عديدة جعلت اللقاء ممكناً بعد ربع قرن، او اكثر، من العداة المستحکم الذي كانت مراحلها الأولى دامية الى حدود المجازر والتدمير الذاتي و«الإلغاء» والاضرار بتوازنات ومعادلات كان بعضها يخطف قريباً الى الوطن بمجمله.

بين أبرز أسباب اللقاء وأكثرها إلحاحاً مسألة عجز كل من «المرشح القوي» و«مرشح البرنامج» عن توفير اكثرية توصله الى سدة رئاسة الجمهورية. العماد عون كان مبادراً باعتبارها صاحب الفرصة الأخيرة والتمثيل الأول. كان بدأ محاولته الأولى مع الرئيس سعد الحريري. فشل تلك المحاولة جعله يتوجه من «بيت الوسط» إلى «معرب». يتصل بذلك أيضاً ان الطرفين استشفرا تراجعاً في التأثير والوزن بسبب الانقسام في الشارع والتمثيل «المسيحي»، من جهة، وبسبب موقعهما الضعيف في نطاق الاستقطاب بين الكبيرين في الحياة السياسية اللبنانية، الذين يقود احدهما ثنائي حركة امل وحزب الله، ويقود الثاني طرف ذو تمثيل راجح ودعم خارجي كبير هو تيار المستقبل.

دفع «العماد» و«الحكيم» الى اللقاء أيضاً ضغوط رأس الكنيسة المارونية لحل مشكلة «الشغور» (وسط مزایدات واتهامات متبادلة حول حجم التمثيل ومدى انسجامه مع المصالح و«الثوابت المسيحية» الطائفية والسياسية)، ما أملى على الطرفين اختبار التعاون وفرصه الإيجابية المحتملة بعد معاناة التباين ومروده السلبي على الطرفين. معروف أيضاً أن الطرفين قد واجها إجراءات في مواقفهما وتحالفاتهما بسبب التطورات الدراماتيكية التي تجتاح سوريا خصوصاً والمنطقة عموماً.

وهي تطورات لا يستطيع الطرفان حيالها الكثير، ما

”

لا علاج لحقوق الأفراد والجماعات إلا من خلال أنظمة المواطنة

“

كشف ضعفهما أكثر، بل تبعيتهما هنا وهناك، رغم المكابرة و«الكلام الكبير» الذي لا يسمن ولا يغني... سبق الحوار، الذي بدأ منذ حوالي ثمانية أشهر أيضاً، ارتفاع منسوب المخاوف على الدور والوجود «المسيحيين» نتيجة الاحداث الدامية التي نتجت البلدان المجاورة بسبب صعود وممارسات التيارات الارهابية التكفيرية في المنطقة عموماً وفي سوريا والعراق خصوصاً.

وليس بعيداً من هذه الأمور أيضاً ما يتبدى من مظاهر التفكك والانقسام والتشظي التي تتطور هنا وهناك، والتي يعود معظمها إلى تخطيط خارجي، غربي خصوصاً، لاعادة السيطرة على مقدرات وثروات ومصائر شعوب المنطقة، بأساليب جديدة تنتهك امنها واستقرارها وسيادتها وشروط تقدمها جميعاً، كما تستهدف عمرانها وحضارتها ومقدساتها ووحدتها المجتمعية، عبر اغراقها في حروب أهلية دامية ومدمرة، وعبر اطلاق وتشجيع واستخدام وحش العصبية والتطرف والتكفير إلى حدود غير مسبوقة.

وليس خارج المشهد والأسباب، أيضاً، ما هو «مرحلّ» أو مستجد من مشاريع «القدرلة» او حتى التقسيم، وضرورة التحسب لهذا الأمر، جغرافياً وديموغرافياً وسياسياً، خصوصاً مع تعاضد موجة النزوح السوري (بعد الفلستيني) الى حدود تجعله، عددياً وسياسياً، خارج كل سيطرة وامكانية احتواء. الفدرالية ذات رنة وتاريخ غير بعيدين بالنسبة إلى «القوات اللبنانية»، وهي مسألة حاضرة الآن في سلة المشاريع والمخططات التي تستهدف العراق وسوريا ولبنان خصوصاً (الصيغ ومداهما على صلة وثيقة أيضاً بحجم الدماء والدمار واليأس، وأساساً بتوازن القوى الدولي والإقليمي).

قال كارتر ان ما حدث هو أن القوات العراقية لم تجد استعداداً للقتال، لا ارادة للقتال لديها. وأضاف أنه لم يكن هناك تفوق عليهم من حيث الأعداد بل إنهم فاقوا قوات الخصوم بدرجة كبيرة، وبرغم ذلك فشلوا في القتال. وكان المسؤولون الأميركيون يقولون منذ أشهر إن الضربات الجوية الأميركية تحد من قدرات مقاتلي «داعش» في العراق، وأن الجماعة الإرهابية تواجه ضغوطاً من القوات العراقية وخسرت حوالي 25% من الأرض التي استطاعت السيطرة عليها خلال العام الماضي.

بينما خفف نائب الرئيس الأميركي جو بايدن من تلك التصريحات، مشيداً في اتصال مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، بتضحية وشجاعة القوات العراقية في مواجهة «داعش»، بحسب ما نُشر اعلامياً.

هذه التصريحات المتناقضة تفضح دائماً مخططات الأميركيين وحلفائهم، وما ستكون عليه المنطقة بعد كل تلك الاوضاع الخطيرة. وهي تعكس العمل الذي تقومه الادارة الاميركية لمستقبل المنطقة. فهي في الوقت الذي تعترف بوضوح بأن ما حصل هو انتكاسة لا تعترف بما ارتكبته اساساً من غزو واحتلال وتدمير ممنهج لمؤسسات الدول التي ابتليت بها والشعوب التي تعرضت لكوارثها. ولم تجب على اسئلة كثيرة، منها: من ذرب هذا الجيش ومن سلحه؟ ما هي اسلحته التي زود بها؟ ما هي المصادقية في الاتفاقيات الاستراتيجية بين واشنطن وبغداد؟ لماذا يتنصل العسكر الاميركي من دوره في كل ما حصل؟ من المسؤول عن التوجيهات والعمليات الاخرى، كقطع الاتصالات، والتضليل في الخطط والمعلومات؟ ما هو عمل المستشارين العسكريين؟ وما هي خطط التحالف الدولي ضد داعش؟ من هو صاحب الارادة والاستعداد الحقيقي للقتال وهزيمة «داعش»؟ واسئلة كثيرة اخرى.

بعد كل ما حصل، وفي الحقيقة والخلاصة، يتكشف بالوقائع العيانية حقيقة التواطؤ والتخريب والهيمنة الاستعمارية وادواتها المحلية التي تطلق عليها تسميات كثيرة، من بينها «داعش»، والاتي أخطر وأكبر.

* كاتب عراقي

اشتون كارتر (الأحد 2015/5/24)، في مقابلة تلفزيونية بعد سقوط مدينة الرمادي في العراق ومدينة تدمر في سوريا، تشير إلى وجود مشكلات أعمق في القوات العراقية والعلاقات بين الطرفين العسكريين، العراقي والاميركي. كما أكد الناطق باسم البيت الابيض، في تعارض مع سيد البيت، حيث أوضح جوش ارنست في رده على سؤال عن تصريحات وزير الحرب تلك بأنه «كانت هذه بالتأكيد مشكلة رايناها في الماضي».



الانتخابات الرئاسية. لكن بعض التوقعات تعتقد أن حزب العدالة والتنمية سيحصل في هذه الانتخابات على نسبة تتراوح ما بين 45 و50% وهي النسبة الأقرب للواقع الذي تعيشه تركيا حالياً، وأنه من المرجح أن يتمكن الحزب من تشكيل الحكومة، بينما هذه النسبة لا تعطيه الصلاحية لكتابة دستور جديد، أو عرضه على الاستفتاء، والانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي. وبحسب دراسة استقصائية أجراها الباحث الاجتماعي كبير ايردير فإن 60% من الرأي العام التركي يقف ضد اعتماد نظام رئاسي. كما اشارت دراسته إلى أن الدعم الجماهيري لاردوغان ينخفض بسبب ظهوره المتكرر في الساحة السياسية وتدخله في الشؤون الخاصة للشعب التركي... تتطابق هذه الاستطلاعات مع النتائج تلك توصل اليها الدبلوماسيون الغربيون في تركيا والتي اشارت الى ان حزب العدالة والتنمية سيكون هو الرابع في الانتخابات لكنه سيحصل هذه المرة على نسبة تتراوح بين 40 و42%، اما حزب الشعوب الديموقراطي فسيتخطى سقف ال10% ويقف عند ال11%، وهذا يعني ان حزب العدالة والتنمية سيحصل على 300 مقعد وسيكون باستطاعته تأليف حكومة ولكنه لن يستطيع طرح تعديل الدستور للحصول على نظام رئاسي. حتى ان بعض الاستطلاعات ذهبت الى القول انه

* باحثة لبنانية